

القاهرة فى ٢٠٢٠/٢/١

السادة / البورصة المصرية
"إدارة الأقسام"

تحية طيبة وبعد ...

نتشرف بإرسال ما يلى :-

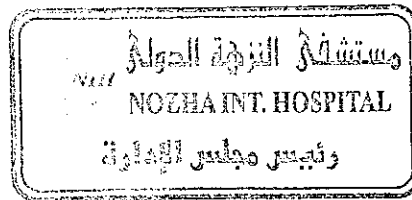
(١) القوائم المالية لشركة مستشفى النزهة الدولي و تقرير مراقب الحسابات عن العام المالى
المنتهى فى ٢٠١٩/١٢/٣١.

(٢) تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ المقدم للجمعية العامة
العادية.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب


أ.د/ حازم محمد سمور



❀ مشيرة جمال

شركة مستشفى النهضة الدولي
" شركة مساهمة مصرية "
القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة مستشفى الزهراء الدولي

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير مراقب الحسابات	--
قائمة المركز المالي	١
قائمة الدخل	٢
قائمة الدخل الشامل	٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
الايضاحات المتممة للقوائم المالية	٢٦-٦

تقرير مراقب الحسابات الى السادة مساهمي شركة مستشفى الزهراء الدولي

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مستشفى الزهراء الدولي " شركة مساهمة مصرية " والسابق تأسيسها في ضوء احكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وهي شركة مقيدة اسهمها بسوق الاوراق المالية المصرية ، وتتمثل هذه القوائم في المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الاخرى .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ، وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

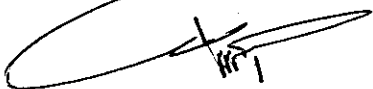
الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مستشفى الزهراء الدولي " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

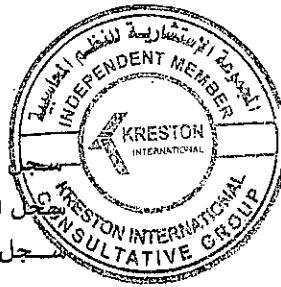
القاهرة في ٢٠٢٠/٢/١



احمد ممدوح فرج

مجلس المحاسبين والمراجعين رقم (٦٨٢٢)
مجلس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٦)
مجلس البنك المركزي المصري رقم (١٢٥)

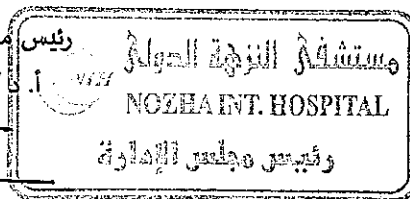
Kreston CG



٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
٨٠.٤٧٢٤.٧	٨٢.٤٤٦٨٥	(٣. ٥-٢)	الأصل - أول غير المتداول
٤٧٤٥٤٣.	٦٣٥١.٨٠	(٤. ٧-٢)	الأصل - أول الثابت (بالصافي)
٤٩٧٩٨٣	٦٠٠.١٨١	(٥. ٨-٢)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٥٠.٠٠٠	--	(٦. ٢١-٢)	أصل غير ملموسة (بالصافي)
٨٥٩٦٥٨٢.	٨٨٩٩٥٩٤٦		إستثمارات في أوعية إدخارية
			مجموع الأصل - أول غير المتداول
			الأصل - أول المتداول
١٣٨٥٢٥٦٩	١٦٥٥٦٤.٧	(٧. ٩-٢)	المخزون
٣٩٤٢١٧٤٤	٤٧٩٢٥٣٩٥	(٨. ١٠-٢)	العملاء وأوراق القبض (بالصافي)
٢٨٣٢٦١١	٢٨٢٥٦٩٤	(٩. ١٠-٢)	مدينون ومصرفوفات مدفوعة مقدماً (بالصافي)
٨٤٩٥٩٢١٤	١٣.٧٣٦٥١٧	(١٠. ١١-٢)	النقدية ومصارف في حكمها
١٤١.٦٦١٣٨	١٩٨.٤٤.١٣		مجموع الأصل - أول المتداول
٢٢٧.٣١٩٥٨	٢٨٧.٣٩٩٥٩		إجمالي الأصل
			حقوق الملكية
٥٤.٠٠٠.٠٠٠	٦٧٥.٠٠٠.٠٠٠	(١١)	رأس المال المصرى ودروالم مدفوع
٢.١٥٤٥٧٢	٢٦٢.٤٩٨٦	(١٢. ٢٤-٢)	احتياطي قاذونى
١٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠		احتياطي عام
٦.٧٢.٢١٨	٧٦٩٥٥٧٧٥		أرباح مرحلية
٣٨٨١٧٩٥٥	٥٤٤٥٣٧٢١		صافي أرباح السنين
١٨٣٦٩٢٧٤٥	٢٣٥١١٤٤٨٢		مجموع حقوق الملكية
٢٤٣٧٣٢.	٢٥٧٦١.٣	(١٣. ١٩-٢)	الإلتزامات غير المتداول
٢٤٣٧٣٢.	٢٥٧٦١.٣		إلتزام ضريبى مؤجل
			مجموع الإلتزامات غير المتداول
			الإلتزامات المتداول
١٧٧٤٧٥٣	١٥٣.٤٤٢	(١٤. ١٢-٢)	مخصص مطالبات
١٧١٥٨٢٧٧	١٨.٦٧٥١٧	(١٥. ١٣-٢)	المورددين وأوراق الدفع
٦٤٧٢٣١١	١١٣٦.٧٧٤	(١٩-٢)	ضرائب دخلية
١٥٤٩٦٥٥٢	١٨٣٩.٦٤١	(١٦. ١٣-٢)	دائنون ومصرفوفات مستحقة
٤.٩.١٨٩٣	٤٩٣٤٩٣٧٤		مجموع الإلتزامات المتداول
٢٢٧.٣١٩٥٨	٢٨٧.٣٩٩٥٩		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أ.إ. / حازم محمد بيومى سمور



المدير المالي

محاسب / احمد رضا عجمى

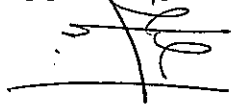
- تقرير مراقب الحسابات (مرفق)

- الإيضاحات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢٦) متممة للقوائم المالية.

عن السنة المالية المنتهية في		إيضاح	
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	رقم	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	(١٦-٢)	إيرادات التشغيل
١٨٩٧١٢٥٥٨	٢١٤٨٩٤٤٧٠		يخصم منه :
(١٣. ٢٩٩٥١٠)	(١٣٦. ٦٣٤٧٥)	(١٧. ١٨-٢)	تكلفة الحصول على الإيراد
٥٩٤١٣.٤٨	٧٨٨٣.٩٩٥		مجموع الدخل
			يضاف اليه (يخصم منه) :
(١١٢١٢٤٢٨)	(١٣. ٢٨٤٧٦)	(١٨. ١٨-٢)	مصروفات عمومية وإدارية
(٢٤٤٣١١)	--		مصروف مخصص مطالبات
(٥١٥٠٠)	--		انخفاض فى ارضية المدينون
(٣١٠٠٠)	(٤٩٠٠٠)		بدلات حضور مجلس الإدارة
٦٧٣٦.٠٧	١١.٦٠٧.٠٤	(١٩. ١٦-٢)	فوائد دائنة
١٦٢٧٧٢٧	١٦٧٩٣٧٦	(٢٠. ١٦-٢)	إيرادات أخرى
٤٤٥٦٦	٢٦٣١٥٥		أرباح رأسمالية
٥٦٢٨٢١.٩	٧٨٧٥٦٧٥٤		صافي أرباح العام قبل الضرائب
(١٢٩٧٠. ٥٣٣)	(١٨١١٣٨٣٦)	(١٩-٢)	مصروف الضريبة الدخلية
(١٨. ٥١٥)	(١٣٨٧٨٣)	(١٩-٢)	(مصروف) رد إلزام ضريبي مؤجل
٤٣١٣١.٦١	٦٠٥٠٤١٣٥		صافي أرباح العام بعد الضرائب
٣,٥١	٥,٠٩	(٢١)	نصيب السهم فى الأرباح (جنيه / سهم)

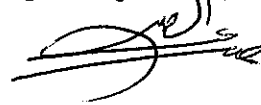
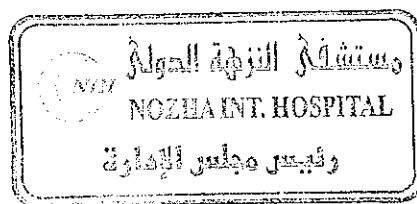
رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

أ. د / حازم محمد بيومى سمور



المدير المالي

محاسب أحمد رضا عجمى

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤٣١٣١.٦١	٦٠٥٠٤١٣٥	صافي ارباح العام بعد الضرائب
--	--	الدخل الشامل الاخر
<u>٤٣١٣١.٦١</u>	<u>٦٠٥٠٤١٣٥</u>	اجمالي الدخل الشامل عن العام

عن السنة المالية المنتهية في		إيضاح رقم	
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١		
جنيه مصري	جنيه مصري		
٥٦ ٢٨٢ ١٠٩	٧٨ ٧٥٦ ٧٥٤	(٢٧)	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٦٣٠٠ ٣٦٣	٦ ٧٥١ ١٨١	(٥، ٣)	صافي أرباح العام قبل الضرائب
٢٤٤ ٣١١		(١٤)	تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات
٥١٥٠٠		(١٤)	النقدية من أنشطة التشغيل
(٤٤ ٥٦٦)	(٢٦٣ ١٥٥)	(٢٧)	إهلاك أصول ثابتة وغير ملموسة
(٦٧٣٦ ٠٠٧)	(١١ ٠٦٠ ٧٠٤)	(٢٧)	مخصص مطالبات تم تكوينه
٥٦ ٩٧٧١٠	٧٤ ١٨٤ ٠٧٦	(٢٧)	انخفاض في المدينون - مكون خلال العام
٢٧٦٢٦١٨	(٢٧٠ ٣٨٣٨)		أرباح رأس مالية
(٤ ٠٦٨ ٢٢٧)	(٨٥٠ ٣٦٥١)	(٢٧)	فوائد دائنة محتملة
١٥٤٣٥٩٧	(٣٨٦ ٦٢١)	(٢٧)	التغير في رصيد المصارف والمصرفيات
(٣٦٢ ٦٦٣)	٩٠٩ ٢٤٠	(٢٧)	التغير في رصيد الموردين وأوراق الدفع
(٦ ١١٥ ١٥٥)	(٦ ٤٧٢ ٣١١)	(٢٧)	سداد الضرائب الدخيلة المستحقة عن العام السابق
(٦ ٤٩٨ ٢٢٢)	(٦ ٧٥٣ ٠٦٢)	(٢٧)	سداد تحصيل حسابات ضرائب العام
(٩٤ ٢١٩)	٢ ٥٩٣ ٨٢٦	(٢٧)	التغير في أرصدة الدائنون والمصرفيات المستحقة
٦ ٨٩٦ ٠٩٠	١١ ٤٥٤ ٢٤٢	(٢٧)	فوائد دائنة محصاة له
٥٠ ١٦١ ٥٢٩	٦٤ ٣٢١ ٩٠١		صافي النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
(١١ ٤٦٥ ١٩٢)	(١٠ ٠٢٠ ٢٩٥)	(٢٧)	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٤٩ ٤٦١	٣٠٨ ٠٩٥	(٢٧)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وغير ملموسة ومشروعات تحت التنفيذ
(١١ ٤١٥ ٧٣١)	(٩ ٧١٢ ٢٠٠)	(٢٧)	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(٧٣٤٥ ٣١٣)	(٩ ٠٨٢ ٣٩٨)	(٢٧)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
-	٢٥٠ ٠٠٠		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٧٣٤٥ ٣١٣)	(٨٨٣٢ ٣٩٨)	(٢٧)	توزيعات أرباح مدفوعة
٣١ ٤٠٠ ٤٨٥	٤٥ ٧٧٧ ٣٠٣		استثمارات في أوعية إدخارية
٥٣ ٥٥٨ ٧٢٩	٨٤ ٩٥٩ ٢١٤	(١٠)	صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
٨٤ ٩٥٩ ٢١٤	١٣٠ ٧٣٦ ٥١٧	(١٠)	صافي النقدية وما في حكمها المتاحة خلال العام
			النقدية وما في حكمها في بداية العام
			النقدية وما في حكمها في نهاية العام

(١) نبذة عن الشركة :

بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨٥ في ١٩٨٥/١٢/٣١ تم الترخيص بتأسيس شركة مستشفى الزهراء الدولي " شركة مساهمة مصرية " في ظل احكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استثمار المال العربى والأجنى والمناطق الحرة وتعديلاته واخرها القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، وتم قيد الشركة في ١٩٨٦/٦/٢٩ بمكتب سجل تجارى القاهرة تحت رقم ٢٤١٢٩٧ ، والشركة مفتوح لها ملف ضريبي بمأمورية ضرائب مركز كبار الممولين ، وقد تحدد عمر الشركة بـ ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، وتم مد عمر الشركة لمدة أخرى تبدأ من ٢٠١١/٤/٤ ، والشركة مقيدة اسهمها بالبورصة المصرية ، وقد تم منح الشركة شهادة الاعتماد الكلى لجودة الرعاية الصحية وفقاً لمعايير الاعتماد المصرية للمستشفيات في مارس ٢٠١٨ وهى سارية حتى نهاية فبراير ٢٠٢١.

غرض الشركة :

إقامة مستشفى علاجي لتقديم الخدمات الصحية في التخصصات الطبية الآتية : أمراض باطنية - جراحة - أمراض نساء وولادة - أطفال - أمراض نفسية وعصبية - حميات - عظام - عيون - علاج طبيعي - وحدة أبحاث أنف وأذن وحنجرة - وحدة كلى صناعية - العناية المركزة - الأشعة - معمل الأبحاث - بنك الدم .

مجلس الادارة :

يتكون مجلس الادارة من سبعة اعضاء ، ومدة دورة المجلس ثلاث سنوات بدأت من ٢٠١٨/٤/٢٧ وفقاً لقرار الجمعية العمومية ، واخر تشكيل لمجلس الادارة كان على النحو التالى :

أ.د / حازم محمد بيومى سمور	" رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب "
أ.د / حسن الظاهر حسن	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / ابراهيم عبد الغنى رمضان	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / على محمد صادق صبور	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / احمد أنور النورى	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / محمد ياسر عبد العاطى	" عضو مجلس الادارة "
أ.د / محسن محمد محمود قطب	" عضو مجلس الادارة "

مركز الشركة :

مركز الشركة ومحلها القانونى في مصر الجديدة - بمدينة القاهرة - خلف مساكن شيراتون - مطار القاهرة .

تاريخ اعتماد القوائم المالية :

تم اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٠/١/٢٨ .

(٢) أسس إعداد القوائم المالية وأهم السياسات المحاسبية المطبقة :

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاتها الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والتي تم نشرها بالوقائع المصرية بعدد ٨١ تابع أ الصادر في ٢٠١٩/٤/٧ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وفيما يلى نبذة عن التعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ :

يقضى القرار بوجود بعض التعديلات في معايير المحاسبة المصرية السابق اصدارها بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ مع تحديد تاريخ سريان تلك التعديلات ، وهذه التعديلات منها ما هو واجب التطبيق في الفترات التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ وما هو واجب التطبيق على الفترات التى تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر في بعض الحالات ، وفيما يلى نبذة عن تلك التعديلات وماقررتة الشركة بشأن تاريخ بدء التطبيق في حالة وجود امكانية للاختيارين التطبيق المبكر من عدمه :

(أ) اضافة معايير جديدة :

تم اضافة بعض المعايير الجديدة - وهو الامر الذي ترتب عليه سحب معايير اخرى - وفيما يلي نبذة عن تلك المعايير:

- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ وهو يسرى على الفترات التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصري رقم (١) و (٢٥) و (٢٦) و (٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً فى نفس التاريخ ، ويجب الافصاح عن ذلك - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٨) عقود الانشاء ومعيار المحاسبة المصري رقم (١١) الايراد ، وهو يسرى على الفترات التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر، واذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الافصاح عن ذلك ، وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ، وهو يسرى على الفترات المالية التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء فى نفس التوقيت وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً ، وقد التزمت الشركة بمتطلبات الكتاب الدورى رقم (٧) لسنة ٢٠١٩ الصادر فى ٢٠١٩/٨/٤ من الهيئة العامة للرقابة المالية بأنه يتعين على الشركات المقيدها أوراق مالية بالبورصة المصرية بتطبيق معيار عقود التأجير فى موعد غايته ٢٠١٩/١٢/٣١ إذا كانت من المستأجرين بموجب عقود تأجير تمويلي - ونظراً لعدم وجود عقود تأجير تمويلي فلم تطبق الشركة المعيار المشار اليه مبكراً .
- كما اضيف الى المعايير التفسير المحاسبى المصري رقم (١) ترتيبات امتيازات الخدمات العامة وذلك لشرح اثبات وقياس الالتزامات والحقوق المتعلقة بترتيبات امتيازات الخدمة العامة من كيان عام الى كيان خاص - هذا ويجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير عن الفترات السنوية التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠١٩ .

(ب) معايير تم استبدالها :

- تم استبدال بعض المعايير السابق اصدارها بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بمعايير صدرت بموجب القرار الوزارى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ المشار اليه - وفيما يلي نبذة عن هذه المعايير:
- معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر له اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الادوات المالية ٢٠١٩ فى نفس التوقيت ، واذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الافصاح عن ذلك - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤) المعدل ٢٠١٥ ، وباستثناء الفقرات (٤٠ أ) و (٤٢ أ) الى (٤٢ ب) يسرى على الفترات المالية التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠١٩ . وتسرى الفقرات (٤٠ أ) و (٤٢ أ) الى (٤٢ ب) على الفترات التى تبدأ فى اوبعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر اذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ المعدل ٢٠١٩ فى نفس التاريخ ، ويجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعى ، وقد تمثلت اهم التعديلات فى معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٩ عن معيار المحاسبة المصري رقم (٤) قائمة التدفقات النقدية ٢٠١٥ فيما يلي :

○ الغاء الإفصاح عن كلا من :

- مبلغ النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة أو أنشطة الأعمال الأخرى التي تحققت أو فقدت السيطرة عليها.
- مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة أو أنشطة الأعمال التي حصلت أو فقدت السيطرة عليها .

وذلك بالنسبة للاستثمار في شركة تابعة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بواسطة المنشأة الاستثمارية .

○ لا يتم تبويب التدفقات النقدية عن التغيرات في حصص الملكية في شركة تابعة ضمن أنشطة التمويل إذا كانت الشركة منشأة استثمارية وفقاً للتعريف الوارد بالمعيار رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩.

- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية – العرض ٢٠١٩ وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت ، وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار بأثر رجعي – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) الأدوات المالية - الاعتراف والقياس ٢٠١٩ ، وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت - وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠١٥ وعليه فإنه على صندوق الاستثمار العقاري الذي كان يطبق نموذج التكلفة على استثماراته العقارية التحول إلى نموذج القيمة العادلة ، ويتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) مزايا العاملين ٢٠١٩ - وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) المعدل ٢٠١٥ ، ويجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الأدوات المالية – الإفصاحات ٢٠١٩ فقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) المعدل ٢٠١٥ ويسرى تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية ٢٠١٩ في نفس التوقيت – وإذا قامت المنشأة بالتطبيق المبكر يجب الإفصاح عن ذلك – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة ٢٠١٩ – وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٥ ، ويسرى تطبيقه على الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ - ويسمح بالتطبيق المبكر، وإذا قامت المنشأة بهذا يلزم الإفصاح عنه – وقد اختارت الشركة عدم تطبيقه مبكراً .

(ج) معايير تم استبدال جزء منها :

- وهي مجموعة معايير تم اضافة أو تعديل بعض الفقرات بها – وفيما يلي بيان بهذه المعايير ونبذة عن تلك التعديلات:
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة – وبموجبه يتم تعديل الإفصاحات في بعض المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة إذا كانت تخص منشأة استثمارية ومنشأتها التابعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة . ويسرى هذا التعديل من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة : تم اضافة بعض الفقرات بخصوص المنشآت الاستثمارية لتحديد:

○ حالة الاعفاء من التجميع .

○ الزام الشركة الام اذا كانت تقوم بالمحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر في القوائم المالية المستقلة لها ان تقوم بقياس استثماراتها في الشركات التابعة بنفس الطريقة بالقوائم المالية

المستقلة – ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) الاستثمارات في شركات شقيقة – وقد اضيف بموجبه استثناء بانه اذا كانت المنشأة التي ليست منشأة استثمارية في ذاتها لها ملكية في منشأة شقيقة او مشروع مشترك يعدان منشأة استثمارية ، ويجوز للمنشأة عند تطبيقها طريقة حقوق الملكية ان تختار الابقاء على قياس القيمة العادلة التي تطبقها هذه المنشأة الاستثمارية على حصص ملكية منشأتها الشقيقة او مشروعها المشترك في منشآت تابعة . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الارباح : وفيه تم تعديل نص الفقرة (٢) من المعيار وذلك بتعديل نطاق تطبيق المعيار ليشمل القوائم المالية المستقلة او القوائم المالية المجمعة او القوائم المالية المنفردة – المصدرة لجميع المنشآت. معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل – وفيه تم الغاء استثناء كافة حالات تجميع الاعمال من الاعتراف بضربيتها الجارية والمؤجلة كإيراد او مصروف حيث سيتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالبضريبة المؤجلة كإيراد او مصروف و ادراجها في قائمة الدخل في حالات تجميع الاعمال عند استحواذ منشأة استثمارية على منشأة تابعة ، وذلك حتى في حالات نشأتها من معاملات المدفوعات المبينة على اسهم . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الاعمال – وفيه تم استبعاد تطبيق المعيار على استحواذ المنشأة الاستثمارية – كما عُرِفَت في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) القوائم المالية المجمعة على استثمار في منشأة تابعة يتطلب ان يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية – وقد اضيف بموجبه بعض الافصاحات للمنشآت التي تصبح او تتوقف عن كونها منشآت استثمارية بخصوص سيطرتها على منشأة اخرى رغم امتلاكها لاقل من نصف حقوق التصويت في المنشأة الاخرى . ويسرى هذا التعديل اعتباراً من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ .

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الاصول – وبموجبه تم استبعاد الاستثمارات العقارية التي تقاس بالقيمة العادلة وكذلك الاصول المالية التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) من نطاق تطبيق هذا المعيار.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الاصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة -تم استبعاد الاستثمارات العقارية التي تقاس بالقيمة العادلة من تطبيق هذا المعيار.

– معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) الافصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى – وفيها تم تحديد الافصاحات المطلوبة للحصص في الشركات التابعة غير المجمعة (المنشآت الاستثمارية) . ويسرى هذا التعديل من تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) المعدل ٢٠١٩ القوائم المالية المجمعة .

- فيما يلي بيان بأهم السياسات المحاسبية المطبقة :-

(١-٢) أسس القياس :

أعدت القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية إلا البنود التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة.

(٢-٢) عملة التعامل وعملة العرض :

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة .

(٣-٢) استخدام التقديرات والحكم الشخصي :

يتطلب اعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ، وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والاحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والإلتزامات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات .

هذا ويتم مراجعته التقديرات والافتراضات بصفه مستمره ويتم الإعتراف بأى فروق في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات ، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على السنة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في السنة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي :

- تقييم الادوات المالية .

- اثبات الاصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة .

- الإلتزامات المحتملة والمخصصات .

(٤-٢) ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية :

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالجنيه المصري وذلك طبقاً لأسعار الصرف السارية وقت التعامل - وفي تاريخ المركز المالي :

- تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة اجنبية باستخدام سعر الاقفال المعلن في تاريخ المركز المالي ، ويتم الاعتراف بفروق العملة الناتجة ضمن الارباح او الخسائر (قائمة الدخل) .

- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة اجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ، حيث ان استخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة في ترجمة البنود بالعملة الاجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يعنى ترجمة المعاملات التي نشأت عنها ارصدة هذه البنود طبقاً لأسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة في تاريخ اجراء تلك المعاملات ، ومن ثم لا ينشأ فروق عمله عن ترجمة هذه البنود كما لو كانت الشركة لا تقوم باعادة ترجمتها في نهاية كل فترة من الفترات المالية اللاحقة لتاريخ الاعتراف الاولى بها .

- تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعمله الاجنبية باستخدام اسعار الصرف التي كانت سارية وقت تحديد القيمة العادلة .

تثبت الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية وهي تتكون من سعر شراءه والتكلفة المباشرة المتعلقة به ، ويتم الاعتراف بها عندما يكون الأصل متاح للاستخدام وفي حالة ومكانة يصبح عليها قادر على التشغيل ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة القابلة للإهلاك على أساس القسط الثابت ، وذلك على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من انواع الأصول ، ويتم إدراجها بالقوائم المالية بعد خصم مجمع الإهلاك ومجمع الاضمحلال في قيم الأصول - إن وجد ، هذا ويتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر الانتاجي المقدر للأصول الثابتة مرة على الأقل سنوياً، وإذا اختلف المتبقى من العمر الانتاجي المقدر بشكل جوهري عن التقدير الاساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إهلاكها على مدار العمر المتبقى بعد تعديله (إيضاح ٢-٣) - وفيما يلي بيان بالأعمار الانتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة وذلك لغرض حساب الإهلاك .

عدد السنوات	البند
	● مباني وإنشاءات ومرافق :
٥٠	- مباني
١٠	- مصاعد
٨	- شبكة تليفونات
٨	- إنذار حريق
	● أجهزة ومعدات :
١٠	- أجهزة ومعدات طبية
٨	- أجهزة ومعدات كهربائية
٨	- آلات ومعدات ميكانيكية
٨	● حاسبات آليّة
٤	● وسائل نقل وانتقال
	● أثاث ومعدات مكاتب :
١٧	- أثاث
١٠	- تجهيزات وديكورات
٣	● تركيبات وتجهيزات

- يتم تحميل قائمة الدخل بكامل إهلاكات الأصول الثابتة خلال السنة .
- يتم الاعتراف بتكلفة إحلال احد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد إستبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وذلك إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة نتيجة هذا الإحلال بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة ، كما يتم رسملة النفقات اللاحقة التي تؤدي إلى تدفق المزايا المستقبلية للأصل ويمكن قياس تكلفتها بدقة .

(٦-٢) الإنخفاض في قيمة الأصول :-

- يتم دراسة القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة في تاريخ المركز المالي (عدا المخزون والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على إنخفاض القيمة القابلة للاسترداد لهذه الأصول عن قيمتها الدفترية ويتم تخفيض قيمه هذه الأصول إلى قيمتها القابلة للاسترداد .
- يتم إثبات خسائر الإنخفاض في قيمة الأصول في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد عن قيمته الإستراتيجية بقائمة الدخل ، ويتم حساب مصروف الإهلاك السنوي للأصول الثابتة عن السنوات التالية على أساس القيمة المعدلة .

- تقوم إدارة الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتقييم مدى وجود أي مؤشرات تدل على حدوث انخفاض في قيمة الخسائر السابق الاعتراف بها والتي نشأت عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول في الفترات السابقة ، وفي حالة وجود مثل تلك المؤشرات يعاد تقدير قيمة الانخفاض ويتم عكس قيمة الانخفاض السابق تسجيله في الفترات السابقة بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لهذه الأصول عن صافي قيمتها الدفترية الأصلية التي كانت ستأثر بالإهلاك اذا لم يتم تخفيض قيمتها .

(٧-٢) مشروعات تحت التنفيذ :

- يتم قيد المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء أو شراء أو اقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي ، وعندما يصبح الأصل الثابت مؤهلاً للاستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاك تكلفة الأصل اعتباراً من ذلك التاريخ ، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ القوائم المالية بالتكلفة ناقص الاضمحلال في القيمة في حالة حدوث انخفاض في قيمة المشروعات (ايضاح ٦-٢) .

(٨-٢) الأصول غير الملموسة :

- يتم اثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصصاً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (ايضاح ٦-٢) ، هذا وتقوم الشركة بتقييم الأصول غير الملموسة الخاصة بها في تاريخ القوائم المالية ، وفي حالة اضمحلال القيمة القابلة للاسترداد عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية بقيمة خسائر الاضمحلال وتحمله على قائمة الدخل .
- ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصول غير ملموسة على مدار السنة المتوقعة الاستفادة منها وهي عشر سنوات .

(٩-٢) المخزون :

- تقاس قيمة المخزون على أساس التكلفة او صافي القيمة الإستراتيجيه أيهما أقل ، وتتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء التي تتحملها الشركة للوصول بالمخزون الى حالته الراهنة ، وتمثل صافي القيمة الإستراتيجيه في مبلغ النقديه أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال النشاط العادي مخصصاً منه التكلفة المقدرة للأستكمال بالإضافة الى المصروفات البيعية التي تتطلبها عملية اتمام البيع ، ويتم تحديد تكلفة المنصرف من المخزون وفقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً .

(١٠-٢) العملاء والمدينون :

- يتم إدراج العملاء والمدينون بالقوائم المالية والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية مخصصاً منها أية مبالغ من المتوقع عدم تحصيلها وذلك بعد الاعتراف الاول .

(١١-٢) النقدية وما في حكمها :

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها رصيد النقدية بالصندوق والبنوك وبنوك سحب على المكشوف التي يستحق سدادها عند الطلب والتي تعد جزء لا يتجزأ من إدارة النقدية بالشركة والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الاجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محددة وامكانية تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل ، ويكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الاجل خلال ثلاثة اشهر أو اقل من تاريخ الأقتناء .

(١٢-٢) المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حال قانوني أو حكمي مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي، يكون من المتوقع أن يترتب عليه تدفق خارج للموارد الإقتصادية - ويتم إستخدامها لسداد ذلك الإلتزام ، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام - هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لظهور أفضل تقدير حال .

(١٣-٢) الموردين والدائنون والمصروفات المستحقة :

يتم اثبات ارصدة الموردين والدائنون والمصروفات المستحقة والتي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية ، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) التي لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقعة سدادها وذلك مقابل البضائع التي تم استلامها او الخدمات التي تم الاستفادة منها .

(١٤-٢) توزيعات الأرباح:

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كإلتزامات في السنه المالية التي يتم فيها الإعلان عنها ، ويتم صرف توزيعات الارباح على مساهمين الشركة عن طريق شركة مصر للمقاصة للايداع والحفظ المركزي .

(١٥-٢) تكلفة الاقتراض :

- يتم اثبات تكلفة الاقتراض أو التسهيلات كمصروف وفقا لاساس الاستحقاق، اما بالنسبة لتكاليف الاقتراض والمتعلقة مباشرة باقتناء أو انشاء اصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم رسملتها على الاصول المتعلقة بها حتى تاريخ تأهيل هذه الاصول للاستخدام ، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الانتهاء من كل الانشطة الجوهرية اللازمة لاعداد الاصول الثابتة المؤهلة للاستخدام في الغرض الذي انشئت من اجله - هذا ويتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحا منها تكلفة المعاملة ، وبعد الاعتراف المبدئي يتم ادراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع ادراج اى فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الاقتراض على اساس سعر الفائدة الفعلى .
- لم تتحمل الشركة ايه فوائد خلال السنة .

(١٦-٢) الإعتراف بالإيراد :

- يتم الاعتراف بالايادات عن الخدمات الطبية عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية الى المدى الذي تم تنفيذه من هذه الخدمات حتى تاريخ القوائم المالية ، مع التوقع بشكل كبير لتدفق منافع اقتصادية ، مع امكانية القياس الدقيق لكل التكاليف التي تم تكبدها وكذلك اللازمة لاتمام الخدمة ، ويتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة .

- يتم الاعتراف بالإيراد من العوائد على أساس نسبة زمنيته ، أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل .

- يتم الاعتراف بالايادات الاخرى على النحو التالي :

- ايرادات الكافيتريا بموجب الفواتير الصادرة عن تقديم المشروبات .

- ايراد الايجار يمثل في قيمة الايجار المستحق للشركة عن تأجير اماكن للغير بمقر المستشفى المملوك لها .

(١٧-٢) المصروفات :

يتم الاعتراف بمصروفات التشغيل والمصروفات العمومية والإدارية وتحملها على قائمة الدخل وفقاً لاساس الاستحقاق .

(١٨-٢) الضريبة الدخلية والمؤجلة :

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر السنة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة ، ويتم اثباتها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة دخل السنة المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن قائمة الدخل الشامل - هذا ويتم اثبات ضريبة دخل السنة على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام سعر الضريبة الساري في تاريخ القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة بسبب اختلاف السنة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بقيمة الأصول والالتزامات بين كل من الأسس الضريبية المطبقة وبين الأسس المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لها ، وتحدد قيمة الضريبة المؤجلة طبقاً للطريقة المستخدمة والتي يتم على أساسها تسوية القيمة الحالية للأصول والالتزامات ، ويؤخذ في الاعتبار الضريبة المؤجلة كأصل للشركة عند وجود احتمال قوى لاستخدام هذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة عن السنوات المستقبلية ، ويتم تخفيض قيمة الضريبة المؤجلة المدرجة كأصل لدى الشركة بقيمة الجزء الذي لا يحقق منفعة ضريبية متوقعة خلال السنوات التالية .

(١٩-٢) الشركات التابعة والشقيقة :

الشركات التابعة :

هي الشركات التي تمتلك الشركة فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للشركة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ويؤخذ في الاعتبار وجود تأثير وحقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للشركة القدرة على السيطرة على الشركة.

الشركات الشقيقة :

هي الشركات التي تمتلك الشركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للشركة حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت ، هذا ولا توجد شركات تابعة أو شقيقة للشركة كما أن الشركة لا تعد شركة تابعة لشركة أخرى .

(٢٠-٢) الاستثمارات :

(١-٢٠-٢) الإستثمارات في أوعية إدخارية :

هي إستثمارات تدفع مبالغ محددة وتستحق الإسترداد بعد أكثر من عام.

(٢-٢٠-٢) استثمارات في شركات تابعة :

تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة عند الاستحواذ وفي حالة حدوث انخفاض في قيمة تلك الاستثمارات عن القيمة الدفترية لها ، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الانخفاض ويدرج بقائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حدة .

(٣-٢٠-٢) استثمارات متاحة للبيع :

تثبت الاستثمارات المتاحة للبيع بصفة عامة بالقيمة العادلة ، ويتم اثبات اثر التغير في القيمة العادلة سواء ربح او خسارة ضمن قائمة الدخل الشامل ، هذا ويتم اثبات الاستثمارات غير المدرجة ببورصة الاوراق المالية بطريقة يعتمد عليها .

(٢١-٢) المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة :

تم المعاملات مع الاطراف ذوى العلاقة سواء كانت تلك الشركات تابعة اى تمتلك الشركة منها بطريقة مباشرة او غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية او شركات شقيقة تملك الشركة منها بطريقة مباشرة او غير مباشرة نفوذ لا يصل لحد السيطرة وعادة تكون الملكية فيها تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة - وخلال الفترة لا توجد معاملات مع الاطراف ذوى العلاقة .

(٢٢-٢) نظام معاشات العاملين :

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، وتحمل الشركة هذه المساهمة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق ويقتصر التزام الشركة على قيمة تلك المساهمة .

(٢٣-٢) الاحتياطي القانوني :

طبقاً للنظام الأساسي للشركة فإنه يتم إستقطاع ١٠ % من صافي الأرباح للاحتياطي القانوني ، وعليها أن تتوقف عن هذا الاستقطاع عندما يبلغ الاحتياطي القانوني ٥٠ % من رأس المال المصدر ، وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع .

(٢٤-٢) التغيير في السياسات المحاسبية والأخطاء :

(٢٤-٢-١) التغييرات في السياسات المحاسبية :

- تقوم الشركة بتغيير السياسة المحاسبية في حالة طلب أى معيار أو تفسير هذا التغيير على أن يؤدي هذا التغيير إلى قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر مناسبة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى على المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للشركة .
- تقوم الشركة بالمحاسبة عن أى تغيير في السياسة المحاسبية ينشأ نتيجة التطبيق الأولي لأى معيار أو تفسير طبقاً للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذاك التفسير ، وعندما لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تطبيق على هذا التغيير أو عندما تقوم الشركة بتغيير سياسة محاسبية طوعية يكون من الضروري أن تقوم بتطبيق التغيير بأثر رجعى ، على أن تقوم الشركة بتسوية رصيد أول المدة لأى بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك ، وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها ، وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصّل عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة ، إلا في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالسنة أو تعذر تحديد التأثير المتجمع للتغيير ، وتقوم الشركة أيضاً بعمل تسوية لمطابقة رصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذا السنة .

(٢٤-٢-٢) الأخطاء :

- قد تنشأ الأخطاء في الاعتراف ببنود القوائم المالية أو في عرضها أو الإفصاح عنها ، ويتم تصحيح أخطاء السنة الحالية المتوقعة التي يتم اكتشافها في هذه السنة قبل اعتماد إصدار القوائم المالية ، إلا أن الأخطاء الهامة قد لا تكتشف أحياناً حتى السنة التالية ، وعند اكتشافها يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ضمن معلومات المقارنة من خلال إعادة إثبات مبالغ المقارنة عن السنة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ ، أو إذا كان الخطأ حدث قبل أقرب فترة سابقة معروضة يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
- يتم تصحيح أخطاء السنة السابقة بإعادة الإثبات بأثر رجعى ، وفي حالة تعذر تحديد تأثير الأخطاء المحددة للفترة على معلومات المقارنة لمدة أو لمدد سابقة يتم عرضها ، تقوم الشركة بإعادة إثبات أرصدة أول المدة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أقرب فترة يمكن فيها إجراء إعادة الإثبات بأثر رجعى وفي حالة تعذر تحديد التأثير التراكمي للخطأ في بداية السنة الحالية على جميع الفترات السابقة ، تقوم الشركة بإعادة إثبات معلومات المقارنة لتصحيح الخطأ بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن .

(٢٥-٢) قائمة التدفقات النقدية :

يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤) .

(٣) الأصول الثابتة :

فيما يلي بيان ما تم على الأصول الثابتة من إضافات وإستبعادات وإهلاكات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

بيان	أراضي	مباني وإنشاءات	أجهزة ومعدات	حاسبات اليه	وسائل نقل وانتقال	أثاث ومعدات مكاتب	تركيبات وتجهيزات	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٠١٩/١/١	٣٦٧٤٠.٤٧٥	١٣٨٧٨٧٣٣	١٦٨٨٧٢١٦	٢٨٠١١٣٣	٥٠١٥١٣	٩١٦٣٥١٥	٦١١٣٧٨٧	٤٨٣٤٣٩٧٥
الاضافات خلال السنة	--	١٠٤٦٤٢٣	٦٣٦٨٤٤٤	٣٢٠٥٦٠	٥٠١٥١٣	٢٤٠٤١٧	٦٥٠٧٥٦	٨٣٢٠٥٩٧
الاستبعادات خلال السنة	--	(١٠٤٦٤٢٣)	(١٠٤٦٤٢٣)	(٧٩٦٣٩٨٧)	(٥٠١٥١٣)	(٥٦٦٦٣٥)	(٥٦٩٤٥٦)	(٣٢٢٦٢٥٦)
إجمالي التكلفة في ٢٠١٩/١٢/٣١	٥٨٥٠٤٧٥	٨٠٠١٦٨١	٨٥١٢٦٨٧	٣٠٢٤٢٩٥	١٠٥٧٧٥٥	١٨١٦٣٧٥	٧٦٥٧٥٥٧	١٦٣٨٣٧١
مجموع الاهلاك في ٢٠١٩/١/١	--	١١٣٣١١٤	١١٢٦٨٢٥	٢٠٤٨٧٣١	٦٦٣٣٦٣	٧٧١٠٣٠	٦٧٧٨٧٠	٦٧٥١٨٧٧
قسط الاهلاك خلال السنة	--	٨٧٦٦٤٣	٢١٥٦٧٥	٦٨٧٨٧٨	٦٨٧١	٦٧٠٧٥١	٣٦٣٣٤	٦٧٠٣٣٧٦
مجموع اهلاك الاستبعادات	--	(٨٣٧٤٨)	(١٠٢٦٨٢٥)	(٧٥٣٢٥٠)	(٠٠٠٠٠)	(٦٦٦٣٥)	(٥٦٩٤٥٦)	(٣١٨١٣١٦)
مجموع الاهلاك في ٢٠١٩/١٢/٣١	--	٥٥٣٦٢٥٣	٥٥١٣٦٢٢٤	١٨١٠٠٢٠	٥٣٧٨٤٣	١١٦٤٦١٢	٣٥٠٤٦٧٨	٧١٣٩٣٦٣١
صافي التكلفة في ٢٠١٩/١٢/٣١	٥٨٥٠٤٧٥	٣٦٣٨٧٥٥	٧٧٨٣١٩٣٣	٣٠٤٨٧٥	٦٠٢٦٨	٦٥٦٦٣٧٥	٢٨٩٣٢٠	٨٢٠٤٤٦٨٥
صافي التكلفة في ٢٠١٨/١٢/٣١	٣٦٧٤٠.٤٧٥	١٢٧٦٤٠.١٩	٢٧٢٥٠.٠٦	١٣١١٥٣١	٨١٤٧	٢٣٦٢٣٣١	٣٥٨٩٨	٨٠٤٧٢٤٠.٧

تم توزيع اهلاك السنة وفقاً للعلاقة بين الاصول الثابتة والادارات المختلفة بالشركة ، حيث تم ادراج مبلغ ٦ ٢٦٦ ٦٩٢ جنيه ضمن تكلفة الحصول على الايراد ومبلغ ٤٣٦ ٦٨٧ جنيه ضمن المصروفات العمومية والادارية .

(٤) مشروعات تحت التنفيذ :

يتمثل هذا البند فيما يلي

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩١٠.٠٠٠	٩١٠.٠٠٠	- دفعة لإستشارى التصميم المعماري والإنشائي والإلكتروميكانيكـال لفرع التجمع الخامس
--	٤٥.٠٠٠	- رسوم مراجعة الرسومات الهندسية للفرع
١٩٢٥٠٠	١٨١٩.٠٠٠	- دفعات لأعمال الدور الرابع والسطح
--	٥٣.٠٠٠	- دفعات لاستخراج رخص انشاء الفرع
٣٥٢٤.٨٠	٣٥٢٤.٨٠	- رسوم زيادة النسبة البنائية للفرع الجديد من ٣٠٪ الى ٤٠٪
١١٥٥٠٠	--	- دفعات لتوريد أصول ثابتة أخرى متنوعة
٣٣٥٠	--	- مخزون أصول ثابتة (*)
٤٧٤٥٤٣٠	٦٣٥١.٨٠	

(*) يتمثل البند في قيمة أصول ثابتة تحت التأهيل في تاريخ المركز المالي .

وفيما يلي بيان الحركة التي تمت على البند خلال السنة :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٥٠٠.٦٨٧	٤٧٤٥٤٣٠	- رصيد بدايـة السـنة
٦١٦٩.٢٥٩	٢٩٢٣.١١٦	- الاضافات خلال السـنة
(٢٩٢٤.٥١٦)	(١.٣١٧.٤٦٦)	- المحول للأصول الثابتة وغير ملموسه خلال السنة
٤٧٤٥٤٣٠	٦٣٥١.٨٠	- رصيد نهايـة السـنة

(٥) أصول غير ملموسة :

تتمثل الأصول غير الملموسة في قيمة برامج حاسبات الية ، وفيما يلي بيان الاضافات والاستهلاكات التي تمت على البند خلال

السنة :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٢٨٧٦٠	٦٦٧٧٦٠	- التكلفة فى بدايـة السـنة
٢٣٩.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	- الإضاـفات خـلال السـنة
٦٦٧٧٦٠	٨١٧٧٦٠	- التكلفة فى آخر السـنة
١٢٨.٢٢٥	١٦٩.٧٧٧	- مجمـع الاسـتهلاك فى أول السـنة
٤١.٥٥٢	٤٧٨.٠٢	- اسـتهلاك السـنة
١٦٩.٧٧٧	٢١٧.٥٧٩	- مجمـع الاسـتهلاك فى آخر السـنة
٤٩٧.٩٨٣	٦٠٠.١٨١	- صافي القيمة فى آخر السـنة

(٦) إستثمارات في أوعية إدخارية :

سبق ان تم شراء عدد ٢٥٠ شهادة إستثمار بقناة السويس الجديدة قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه وتم استرداد هذه الشهادات في التاريخ المحدد لها وهو ٢٠١٩/٩/١٦ .

(٧) المخزون :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٢٢٢٧٨٠٥	١٤٥٠٣٩٥٨	- ادوية وعقاقير ومستهلكات طبية
١٦٢٤٧٦٤	٢٠٥٢٤٤٩	- قطع غيار ومواد ومهمات غير طبية
<u>١٣٨٥٢٥٦٩</u>	<u>١٦٥٥٦٤٠٧</u>	

(٨) العملاء وأوراق القبض (بالصافي) :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٩٨.٤٦٥٥	٤٧٨٣١٢٩٥	- العملاء
٨٢٣٥١٩	١٣٠٠٥٣٠	- أوراق القبض
(١٢.٦٤٣٠)	(١٢.٦٤٣٠)	- يخصم منه : انخفاض في أرصده العملاء
<u>٣٩٤٢١٧٤٤</u>	<u>٤٧٩٢٥٣٩٥</u>	

تم تقدير الانخفاض في العملاء وفقاً لدراسة الارصده المستحقة علي العملاء واعمار الديون وتقرير المستشار القانوني للشركة .

(٩) مدينون ومصروفات مدفوعة مقدما :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٧٨٢٣٨٤	٢١٢٥١٠٢	- إيرادات مستحقة
٧٦٣٠٣	٧٦٣٠٣	- تأمينات لدى الغير
٧٣١٣٣٠	٥٥٧٨٠٩	- عملاء
١٨٨٤٢٩	٦١٧	- مودعين دفعات مقدمة
١٠٨٧٢١	١٢٧٨٧٠	- مصروفات مدفوعة مقدما
٢٠٨٣٩	١٣٣٨٨	- أرصدة مدينين أخرى
(٧٥٣٩٥)	(٧٥٣٩٥)	- يخصم منه : انخفاض في المدينون
<u>٢٨٣٢٦١١</u>	<u>٢٨٢٥٦٩٤</u>	

تم تقدير الانخفاض في المدينون في ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ٧٥ ٣٩٥ جنيه وذلك عن انخفاض بندي التأمينات لدى الغير، وعهد وسلف العاملين بمبلغ ٢٠ ٧٥٠ جنيه ، ٥٤ ٦٤٥ جنيه على التوالي ، وهو نفس الانخفاض في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وقد تم حساب الانخفاض في بنود المدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً وفقاً لدراسة الارصدة واعمارها في ضوء المواعيد المحددة سلفاً لتسويتها وتقرير المستشار القانوني للشركة .

يتمثل هذا البند فيما يلي :

صفحة ١٩ من ٢٦

(١٣) إلتزام ضريبي مؤجل :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٢٥٦٨.٥	٢٤٣٧٣٢.٠	- الإلتزام الضريبي أول العام
١٨٠.٥١٥	١٣٨٧٨٣	- الضريبة عن الفروق المؤقتة
<u>٢٤٣٧٣٢.٠</u>	<u>٢٥٧٦١٠.٣</u>	- الإلتزام الضريبي آخر العام

تتمثل الإلتزامات الضريبية المؤجلة في الإلتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين كلاً من إهلاك الأصول الثابتة طبقاً للأساس المحاسبي والأساس الضريبي ، هذا ولم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الإنخفاض في العملاء ، نظراً لعدم وجود توقع كافٍ بتحقيق الشروط التي تمكن الشركة من الإستفادة من تلك الأصول الضريبية مستقبلاً.

(١٤) مخصص مطالبات :

يتمثل مخصص المطالبات في قيمة الإلتزامات الحالية القانونية أو الحكمية المستدل عليها من الظروف المحيطة نتيجة أحداث في الماضي ويكون من المتوقع ان يترتب على ذلك تدفق خارج للموارد الإقتصادية وتتمثل خسائر الانخفاض في قيمة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية ، وفيما يلي بيان تلك المخصصات والانخفاضات خلال السنة.

٢٠١٩/١٢/٣١	مخصص تم استخدامه خلال العام	٢٠١٩/١/١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٥٠.٠٠٠	--	٣٥٠.٠٠٠	- مخصص مطالبات
١١٧٩١١١	--	١١٧٩١١١	- تعويضات للعملاء
--	(٢٤٤٣١١)	٢٤٤٣١١	- مطالبات ضرائب
١٣٣١	--	١٣٣١	- مساهمة تكافلية
<u>١٥٣.٤٤٢</u>	<u>(٢٤٤٣١١)</u>	<u>١٧٧٤٧٥٣</u>	- مطالبات عمال
١٢٠٦٤٣.٠	--	١٢٠٦٤٣.٠	- انخفاض في ارصدة العملاء
٧٥٣٩٥	--	٧٥٣٩٥	- انخفاض في ارصدة المدينون

وقد تم تقدير المخصصات في ضوء الدراسات المعدة لذلك والمتضمنه موقف الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ورأى المستشار القانوني فيها ، والموقف الضريبي للشركة ورأى المستشار الضريبي فيها .

(١٥) الموردون واوراق الدفع :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٦٧٦٥١٥٧	١٧٧٦٩٩٩٦	- الموردين
٣٩٣١٢.٠	٢٩٧٥٢١	- أوراق الدفع
<u>١٧١٥٨٢٧٧</u>	<u>١٨.٠٦٥١٧</u>	

(١٦) دائنون ومصروفات مستحقة :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٩.٤٠٧١	٨٠.٥٠٤٨٣	- اتعاب أطباء مسـ تحقة
٢١١٢٦٦٤	٢٧١٥٩٧٩	- عمـ لاء دفعـ ات مقدمـ ة
٣١٩٤٨٥	٣١٨٩.٧	- هيئة التأمينـ ات الاجتماعـ ة
١٥٣٦١٥٨	١٤.٨٩٣٨	- تأمينـ ات مـن الغـر
٢٧.٠٤٤٤	٢٦٥٤١٧٩	- مصـ روفات مسـ تحقة
١١٦٩٢٩٨	١٦٢٤٢٨١	- مصلحة الضرائب (خصم من الغـروقيمة مضافة)
٤٣١٨٢.٠	٦.٨.٧٧	- دائنـ و مشـراء أصـسول ثابتـ ة
٨١٢١٥	٢٧٣٧٤٨	- صـ ناديق الزمالـ ة والجـ زاءات
--	٥٦٩٧٤٤	- هيئة التأمينـ الصـحي الشـامل
٢٤١٣٩٧	١٦٦٣.٥	- أرصـدة دائنـ ة أخـرى
<u>١٥٤٩٦٥٥٢</u>	<u>١٨٣٩.٦٤١</u>	

(١٧) تكلفة الحصول على الايراد :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٨.٩٩٦٤٢	٦٦٣٥٣.١٠	- مواد (أدوية ومستلزمات طبية و مواد غير طبية)
٢.٦٥٢٣٤٢	٢١٥.٣٩.٨	- أجـور ومرتبـات ومـافـى حكمـها
٥٨٦٦٩٧١	٦٢٦٦٦٩٢	- أهـلاكـات أصـسول تشـغيلـية
٣٥٦٨.٥٥٥	٤١٩٣٩٨٦٥	- مصـروفات تشـغيل (أتعاب أطباء ومـصـروفات أخـرى)
<u>١٣.٢٩٩٥١.٠</u>	<u>١٣٦.٦٣٤٧٥</u>	

(١٨) مصروفات عمومية وإدارية :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥١٦٣.٨٥	٥٣٧٥٩٧٧	- أجـور ومرتبـات ومـافـى حكمـها
٤٣٣٣٩٢	٤٨٤٤٨٩	- أهـلاكـات أصـسول إدارـية
١٨٨١٨٢٦	١٧٧٧٢١٣	- مـواد و أدوات كتابـية ومطبوعـات
٣٧٣٤١٢٥	٥٣٩.٧٩٧	- مصـروفات إدارـية (صيانة ورسوم واشتراكات ومـصـروفات أخـرى)
<u>١١٢١٢٤٢٨</u>	<u>١٣.٢٨٤٧٦</u>	

(١٩) فوائد دائنة :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن السنة المالية المنتهية في	
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٦١.٣١٥٥	١٠.٤٨١.٥٩٠
٥٩٤.١٠٢	٥٥١.٦٦٦
٣٨٧٥٠	٢٧.٤٤٨
٦٧٣٦.٠٠٧	١١.٠٦٠.٧٠٤

- فوائد على الحسابات البنكية
- عائد عن نظام الدفعات مقدمة الضريبي
- عائد إستثمارات فى أوعية إدارية

(٢٠) إيرادات أخرى :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن السنة المالية المنتهية في	
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
١٣٦١.٢٦٦	١٣٤٣.٥٠٤
١١٧٣.٠٠	١١٦٦.٠٠
٣٨.٤٥٤	٢٥.١٥٨
١١.٧٠٧	١٩٤.١١٤
١٦٢٧.٧٢٧	١٦٧٩.٣٧٦

- إيرادات كافيتريا وبوفيه
- إيرادات دائنة
- غرامات تأخير محصل
- إيرادات أخرى متنوعة

(٢١) نصيب السهم في الأرباح :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن السنة المالية المنتهية في	
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري
٤٣.١٣١.٦١	٦٠.٥٠٤.١٣٥
(١.٨٩٠.٠٠٠)	(٦٧٥.٠٠٠)
(١.٧٩٢.٣٩٨)	(٢.٥٣٧.٦١)
٣٩.٤٤٨.٦٦٣	٥٧.٢٩٢.٠٧٤
١١.٢٥٠.٠٠٠	١١.٢٥٠.٠٠٠
٣,٥١	٥,٠٩

- صافي أرباح العام بعد الضرائب
- يخصم منها
- نصيب العاملين فى الأرباح
- مكافأة مجلس الإدارة
- نصيب المساهمين فى الأرباح
- المتوسط المرجح لعدد الأسهم
- نصيب السهم فى الأرباح (*)

* عند حساب نصيب السهم في الربح تم إستبعاد المقترح توزيعه على العاملين والإدارة بما يتوافق والمادة ٥٧ من النظام الاساسي للشركة ، والامر سيتم عرضه على الجمعية العامة للشركة للنظر في الاعتماد .

(٢٢) تسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل :

يتمثل هذا البند فيما يلي :

عن السنة المالية المنتهية في		
٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٥٦ ٢٨٢ ١٠٩	٧٨ ٧٥٦ ٧٥٤	- الربح قبل ضريبة الدخل
١٢٦٦٣ ٤٧٥	١٧ ٧٢٠ ٢٧٠	- ضريبة الدخل على الربح المحاسبي
٤٨٧ ٥٧٣	٥٣٢ ٣٤٩	- ضريبة عن فروق دائمة ومؤقتة بين صافي الربح
١٣ ١٥١ ٠٤٨	١٨ ٢٥٢ ٦١٩	بقائمة الدخل والوعاء الضريبي
% ٢٣,٣٧	% ٢٣,١٨	- مصروف ضريبة الدخل والمؤجلة
		- السعر الفعلى للضريبة

(٢٣) الموقف الضريبي :

أولاً: الضريبة على الدخل : تقوم الشركة بتقديم اقراراتها الضريبية في مواعيدها القانونية ، ووفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية يتم الفحص بنظام العينة ، وفيما يلي موقف تلك الإقرارات من الفحص:-

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤ : تم الفحص والربط والسداد .
 - عام ٢٠٠٥ : طبقا لقرار وزير المالية والكتاب الدورى رقم (٣) لسنة ٢٠١١ فإن الأقرار الضريبي لعام ٢٠٠٥ يعد ربطا للضريبة وفقا لحكم المادة ٨٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وبالتالي تم وقف اية اجراءات فحص عام ٢٠٠٥ .
 - السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ : لم تخطر الشركة انها ضمن عينة الفحص ، ووفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل فقد سقطت تلك السنوات بالتقادم المنصوص عليه في القانون المدنى وبالاخطار بعناصر ربط الضريبة .
 - السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ : تم الفحص والربط والسداد وجارى التسوية .
 - السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ : تم الاخطار بطلب الفحص وجارى تجهيز المستندات المطلوبة للفحص .
- ثانياً : الضريبة على الاجور والمرتببات : تلتزم الشركة بخصم الضريبة المستحقة على المرتببات في ضوء احكام قانون الضرائب على الدخل مع توريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية . وفيما يلي موقف الشركة من الفحص الضريبي :
- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٢ : تم الفحص والربط والسداد .
 - السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦ : تم الفحص التقديرى وتم الطعن عليه في الموعد القانونى وجارى تحديد موعد لاعادة الفحص المستندى .
 - السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .

ثالثاً : ضريبة القيمة المضافة :

يتم سداد الضريبة المستحقة رفق الاقرارات الشهرية عن ايراداتها الخاضعة من بدء تطبيق القانون في ٢٠١٦/٩/٨ ، ولم يتم طلب الشركة للفحص.

رابعاً : ضريبة الدمغة :

- السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٦ : تم الفحص والربط والسداد .
- السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .
- خامساً : الضريبة المخصومة من المنبع :
- تقوم الشركة بتقديم النماذج الضريبية الربع سنوية في المواعيد المحددة قانونا .
- السنوات حتى ٢٠١٦ : تم الفحص والربط والسداد .
- السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٨ : لم تخطر الشركة بطلب الفحص .

سادساً : الضريبة العقارية :

تم الفحص والربط والسداد حتى ٢٠١٩ .

(٢٤) الارتباطات الرأس مالية :

- هناك إتفاقيات وعقود قائمة في ٢٠١٩/١٢/٣١ لشراء أصول ثابتة بلغ اجمالي قيمتها ٧٩٢١.٨٠ جنيه ، سددت منها الشركة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ٦٣٥١.٨٠ جنيه مدرجة ضمن المشروعات تحت التنفيذ حيث لم يتم انهاء الاعمال على تلك الاصول لتصبح في حالة مؤهلة للاستخدام في ذلك التاريخ.

- هناك مبلغ ٦٠٨.٧٧ جنيه مدرج ضمن بند دائنون ومصروفات مستحقة يمثل المستحق في ٢٠١٩/١٢/٣١ عن أصول ثابتة تم توريدها للشركة .

(٢٥) الإلتزامات المحتملة :

فيما يلي بيان ملخص بالدعاوى المرفوعة من الشركة وضدها وموقفها والرأى فيها :

أولاً : دعاوى مرفوعة من الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة ضد بعض العملاء لمطالبتهم بالمستحق عليهم البالغ إجماليه ٩٧٢ ٥٤٠ جنيه ، وقد تم الحكم في هذه الدعاوى لصالح الشركة وجارى اتخاذ اجراءات التنفيذ .

- توجد دعاوى متداولة بمكاتب خبراء وزارة العدل عن مديونية مستحقة على العملاء بمبلغ ٦٤١ ٢٨١ جنيه .

وقد تم تكوين المخصصات اللازمة عما سبق في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانونى للشركة .

ثانياً : دعاوى مرفوعة ضد الشركة :

- هناك دعاوى مرفوعة من عملاء يطالبوا فيها بتعويضات ٢ ١٥٢ ٦٣١ جنيه ، وهذه الدعاوى تحت المداولة أو تم احاله المدعين فيها الى الطب الشرعى ، وقد تم تكوين المخصصات اللازمة لتلك الدعاوى في ضوء الدراسة و رأى المستشار القانونى.

ثالثاً : القضايا العمالية :

- تم الحكم النهائي فى الدعوى المرفوعة من أحد العاملين السابقين براتب شهر - وسبق تكوين مخصص بذلك.

(٢٦) الأدوات المالية وإدارة مخاطر المتعلقة بها :

(١-٢٦) القيمة العادلة للأدوات المالية :

تتمثل الأدوات المالية فى أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى وبنوك سحب على المكشوف والمستحق من وإلى الاطراف ذوى العلاقة ، وقد تم تقييم تلك الادوات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة فى الايضاح رقم (٢) ، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة .

(٢-٢٦) مخاطر السوق :

(١-٢-٢٦) خطر تقلبات أسعار الصرف :

يتمثل خطر تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية فى التغيرات فى سعر صرف العملات الاجنبية والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الاجنبية ، وكذلك تقييم الاصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية - وحيث انه لا يوجد معاملات بالعملات الاجنبية - فأن الشركة لا تواجه مخاطر تقلبات اسعار الصرف .

(٢-٢-٢٦) مخاطر التغير فى أسعار الفائدة :

يتمثل خطر الفائدة فى تغير أسعار الفائدة التى قد يكون له تأثير على نتائج الأعمال وسلفيات الشركة - ووفقاً للقوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ يتبين أنه لا توجد أية تسهيلات أو سحب على المكشوف فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من البنوك ، وهناك أرصدة بالبنوك فى ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ١٢٩ ٨٦٤ ١٥٥ جنيه وقد تحققت عنها عوائد خلال السنة بمبلغ ١٠ ٤٨١ ٥٩٠ جنيه ، هذا بخلاف انه كانت هناك وثائق شهادات إستثمار بقناة السويس الجديدة بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ادرت عائد بمبلغ ٢٧ ٤٤٨ جنيه (يرجع للإيضاح رقم ١٩) .

(٣-٢٦) مخاطر التغير في أسعار السوق:

تقوم الشركة بعمل توازن ما بين المنافسين والموردين والسوق وتسعى دائما لتطوير خدماتها ، الامر الذي يمنحها سمعة ومكانة جيدتين ، مما يخفف هذا الخطر الى حد معقول .

(٣-٢٦) خطر الائتمان :

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة مدينو الشركة على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة ، ويعبر رصيد المدينين عن الحد الأقصى المعرض لمخاطر الائتمان- وحيث ان رصيد العملاء يعد أحد أهم الأدوات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان – ولما كانت غالبية معاملات الشركة تتم مع جهات لها سمعة طيبة بالاضافة للمتابعة المستمرة لتحصيل المديونيات من العملاء فإن درجة هذا الخطر تعد مقبولة مقارنة بما يتم في مثل هذا النشاط ، وتقوم الشركة بتوزيع الائتمان الممنوح لشركات القطاع الخاص والافراد على عدد كبير من العملاء من ذوى المراكز المالية القوية والمستقرة .

(٤-٢٦) خطر السيولة (التمويل) :

تتمثل مخاطر السيولة في جميع العوامل التي تؤثر على قدرة الشركة في دفع جزء او كل إلتزاماتها ، وطبقا لسياسات الشركة فهي تعتمد على تطبيق الموازنات التخطيطية التي يراعى عند إعدادها عدم الإعتماد على التمويل الخارجي – مما يخفف خطر السيولة الى الحد الأدنى .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(٢٧) إيضاح متمم لقائمة التدفقات النقدية : لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تم استبعاد اثر المعاملات غير النقدية التي تمت خلال السنة حتى تتفق قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الاساس النقدي الذي تعد بناء عليه وذلك على النحو التالي:

رأس المال	إحتياطي قانوني	أرباح مرحلة	مخصصات مطالبات	سداد الضرائب الداخلية المستحقة عن العام السابق	أرباح رأسمالية	مقبوضات من بيع أصول	مداير تحت حساب العام	مداير دخلية مستحقة	ضرائب السنة	أرباح توزيعات	دائرتان مؤزعة	دائرتان مؤزعة	فوائد دائرته	مستحقة	ضرائب دخلية مستحقة	مداير تحت حساب العام	مقبوضات من بيع أصول	أرباح رأسمالية	مستحقة	أرباح توزيعات	دائرتان مؤزعة	فوائد دائرته	مستحقة	إلتزام مؤجل	التغير كما ورد بالقوائم المالية
١٣٥٠٠٠٠٠	٦٠٥٠٠٠٠	٢٢٠٥٨٢٣٩٨	(٢٤٤٣١١)	-	-	-	-	٤٨٨٧٨٦٣	٥٤٤٥٣٧٢١	-	-	-	-	-	-	-	٦٩١٧	(١٦٠٥٦٥٠)	(٨٤٧٠٥٩٧)	-	-	-	-	(١٣٨٧٨٣)	التغير كما ورد بالقوائم المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير في تأميمات من الغير المستحقة عن توزيع أصول ثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير في دائرتان مؤزعة أصول ثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	العائد المحقق خلال السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	دفعات مقدمة و تغير عائد البنك والاستثمار المستحق
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تسوية ضرائب السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سداد تحت حساب ضرائب العام
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سداد ضرائب عام ٢٠١٨
(١٣٥٠٠٠٠٠)	-	٢٢٠٥٨٢٣٩٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح عن عام ٢٠١٨
-	-	-	٢٤٤٣١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إعادة توزيع للمخصصات
-	(٦٠٥٠٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول للاحتياطي القانوني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أرباح (خسائر) رأسمالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	التغير كما ورد بقائمة التدفقات النقدية

(٢٨) ارقام المقارنة :

لم يتم تعديل أرقام المقارنة وهي تتفق مع عرض القوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١

٢.١٨	٢.١٩
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٤٣١٣١.٦١	٦.٥.٤١٣٥
٦.٧٢.٢١٨	٩١٨.٥٧٧٥
١.٣٨٥١٢٧٩	١٥٢٣.٩٩١.
٤٣١٣١.٦	٦.٥.٤١٤
٢٧... ..	٣٣٧٥ ...
٢٧. ...	٣٣٧٥. .
١٧٩٢٣٩٨	٢٥٢٧.٦١
٢٧... ..	٣٣٧٥ ...
١٣٥... ..	--
١٦٢. ...	٣٣٧٥. .
٩١٨.٥٧٧٥	١٣٦٢٩٧٤٣٥